جامعة تكريت

كلية التربية للعلوم الانسانية

قسم التاريخ

المرحلة الثالثة

تحديث الدول الاسلامية المعاصرة (تركيا – ايران – ماليزيا – إندونيسيا – باكستان)

م.م. مريم طه صبري

التحديث في الدولة العثمانية

اولا : معنى "التحديث"

يقصد بالتحديث في الدولة العثمانية سلسلة التحولات المؤسسية والفكرية والإدارية والعسكرية التي سعت، منذ أواخر القرن الثامن عشر، إلى إعادة تنظيم الدولة والمجتمع والاقتصاد والتعليم والقانون، على نحوٍ يرفع كفاءة الحكم ويستجيب لتحديات العصر الأوروبي والتوازنات الدولية. لم يكن التحديث استيرادًا آليًا لنماذج غربية، بل كان اشتباكًا انتقائيًا مع مفاهيم "النظام الجديد" و"العقلنة الإدارية" و"سيادة القانون"، مع محاولة الحفاظ على الشرعية الإسلامية–العثمانية. تبدأ البدايات المبكرة مع تجارب "النظام الجديد" في عهد سليم الثالث، وتتبلور مع محمود الثاني، ثم تتخذ إطارًا تشريعيًا واضحًا مع "التنظيمات" منذ خط كلخانة سنة ١٨٣٩، وتتواصل مع خط همايون ١٨٥٦ وما تلاه من تشريعات ومدونات.

ثانيا : جذور الأزمة وضرورات الإصلاح (النصف الثاني من القرن الثامن عشر)

واجهت الدولة العثمانية منذ معاهدات كوجك قينارجه (١٧٧٤) غلبة عسكرية روسيّة وضغطًا دبلوماسيًا تجاريًا متعاظمًا، وتحديات داخلية تمثلت في تضخم امتيازات الإنكشارية وتفكك الانضباط العسكري، وتراجع الإيرادات لصالح ملتزمي الضرائب والمحليين الأقوياء. في هذا السياق ولِد وعيٌ في البلاط بأن بقاء الدولة يستدعي إعادة تنظيم الجيش والمالية والإدارة، والانفتاح على المعارف التقنية الأوروبية دون التفريط بشرعية السلطنة.

ثالثا : سليم الثالث و"النظام الجديد" (١٧٨٩–١٨٠٧)

يُعدّ سليم الثالث نقطة الانعطاف الأولى. سعى إلى إنشاء جيشٍ بديل للإنكشارية عُرف بـ"نِظام جديد" (نِظام–ى جديد)، مع بعثاتٍ تعليمية إلى أوروبا، وإنشاء مطبعة رسمية وتطوير مدرسة المدفعية، وتنظيمات مالية لكبح الفساد ومراقبة الالتزام. اصطدم المشروع بمصالح الإنكشارية ونفوذهم في العاصمة، وبممانعة فقهية–اجتماعية تجاه "التقليد الإفرنجي"، فانتهى بانقلاب ١٨٠٧ الذي أطاح بالسلطان ومشروعه، لكنه ترك "الفرضية الإصلاحية" راسخة: جيشٌ منضبط وإدارة مركزية وتعليمٌ تقني هي شروط النجاة.

رابعا : محمود الثاني وهدم البنية القديمة وبناء المركزية (١٨٠٨–١٨٣٩)

خلف محمود الثاني سليمًا بعزمٍ أكبر على تحطيم مراكز القوة المنافسة للدولة. بلغت القطيعة مع الماضي ذروتها في واقعة "الواقعة الخيرية" (١٨٢٦) بإلغاء الإنكشارية قسرًا وإقامة جيشٍ نظامي على النمط الأوروبي، وإنشاء مدارس حربية وطبية وإدارية، وإيفاد طلاب إلى باريس ولندن، وإطلاق إصلاحاتٍ في جهاز الولاية والمالية. كما أعاد ترتيب مجلس الوزراء وأسس دواوين استشارية، وأدخل اللباس الرسمي "الفيز/الطرابيش" رمزًا للانضباط والهوية الإدارية الحديثة. وفي الثقافة البيروقراطية شجّع الترجمة والمطبعة الرسمية ونشرات الدولة، ما مهّد لتكوّن نخبة "كتّابية/أفندية" ذات ذهنية إجرائية–قانونية جديدة. لكن حروب اليونان ومصر ضيّقت هوامش الحركة؛ إذ كشفت هزائم الميدان أن الإصلاح العسكري وحده لا يكفي دون إطارٍ قانوني وإداري يضمن الانضباط والعدالة الجبائية وتكافؤ الرعايا أمام القانون.

خامسا : التنظيمات (١٨٣٩–١٨٧٦): من "إرادة الإصلاح" إلى "دسترة الدولة"

يمثّل خط كلخانة (خط شريف كُلهانة، ٣ تشرين الثاني ١٨٣٩) لحظة التأسيس القانوني للتحديث. أعلن الخط حماية النفس والمال والعِرض لجميع الرعايا، ووعد بإصلاح نظام التجنيد والضرائب والقضاء، وربط الجهاز الإداري بمبدأ "سيادة القانون" على الجميع. ثم جاء خط همايون (١٨ شباط ١٨٥٦) في سياق حرب القرم والضغط الأوروبي ليؤكد مساواة الرعايا المسلمين وغير المسلمين أمام القانون وتوسيع حقوقهم المدنية، وتنظيم محاكم مختلطة ومدارس، وتحييد الامتيازات الطائفية في الوظيفة العامة.

في ظل هذين الخطّين صدر سيلٌ من القوانين: قانون الولايات (١٨٦٤) الذي أعاد رسم الهرم الإداري حتى مستوى القضاء والناحية، وأنشأ مجالس منتخبة جزئيًا للمحليات، وقانون الجزاء (القانون الجنائي)، وقانون التجارة (ترجمة وتكييف عن القانون الفرنسي)، ومدوّنات الإجراءات. كما تأسست نظارة المعارف ونُسجت شبكة تعليمٍ مدني: مدارس رشدية وإعدادية وسلطانية (مثل غلطة سراي)، ومعاهد مهنية للمهندسين والأطباء والمترجمين، ما رفد الإدارة ببيروقراطيين متعلمين بلغاتٍ أجنبية.

سادسا : التحديث العسكري–التقني وبنية القوة

ظلّ الجيش محور المشروع. تم تطوير المدارس الحربية (الحربية/ الطبية/ البيطرية / الطوبجية) والاستعانة بخبراء أوروبيين، وتبنّي التجنيد الإجباري المنضبط، وظهرت مصانع سلاح وذخيرة في إستانبول وسواها. ترافق ذلك مع تحديث البنية التحتية الاستراتيجية: خطوط تلغراف منذ خمسينيات القرن التاسع عشر ربطت العاصمة بالأقاليم، ثم شبكة سكك الحديد (حجاز، رومية–أدرنة، وبعض خطوط

الأناضول والبلقان) التي قلّصت زمن الحركة العسكرية والإدارية، وفتحت الأسواق الداخلية أمام تدفقات السلع.

سابعا : الإدارة والمالية والاقتصاد السياسي

سعت الدولة إلى عقلنة الجباية، والانتقال من "الالتزام" إلى التحصيل المباشر حيث أمكن، وإنشاء خزانة واحدة للدولة، وإصدار أوراق نقدية (كاغد/كِيمية) ومراقبة النفقات. غير أنّ الاندماج المتزايد بالأسواق الأوروبية عبر الامتيازات التجارية (الكا pita lations) واتفاقيات الرسوم المنخفضة أضعف قدرة الدولة على حماية الصناعات المحلية، وجعل المالية العمومية عرضةً للتقلبات، فاضطرت الدولة إلى الاقتراض الخارجي منذ ستينيات القرن التاسع عشر، ما انتهى بأزمة تعثّر في ١٨٧٥ وإنشاء إدارة الدين العام. هذا الجانب يكشف وجهًا إشكاليًا للتحديث: توسّع الجهاز وتنامي المشاريع العامة في ظل موارد محدودة وقيودٍ مفروضة خارجيًا.

ثامنا : المجال القانوني والقضائي: نحو "سيادة إجراءات"

أفضت التنظيمات إلى بناء محاكم نظامية موازية للمحاكم الشرعية، مع تدوينٍ للقوانين على النسق الأوروبي وتكييفها مع الفقه الحنفي، وإصدار "مجلة الأحكام العدلية" في عهدٍ لاحق كجسرٍ بين الفقه التقليدي وروح التقنين. وأُعيد تنظيم النيابات ووُضعت لائحة للوظيفة العمومية والانضباط الإداري، وبرزت ثقافة "اللائحة/النظامنامة" التي تحوّل مبادئ الإصلاح إلى أوامر نافذة ومرقَّمة وقابلة للقياس.

تاسعا : التعليم والطباعة وتشكُّل النخبة الحديثة

أدخلت الدولة التعليم المدني المتدرّج بجانب الكتاتيب والمدارس الدينية، فظهرت مدارس للغات والترجمة والحقوق والطب والهندسة، ومطبوعات رسمية مثل "تقويم وقائع" تنشر القوانين والفرمانات، وتبلورت نخبة من "الأفندية" و"المأمورين" تمسك بآليات الدولة الحديثة: الأرشفة، المحاضر، الجداول، الخرائط، الإحصاء. هذه النخبة، مع صلاتها بأوروبا، كانت وسيطًا لنقل العلوم والأفكار، لكنها كذلك حاملٌ لمفهوم "الخدمة العمومية" بمعناها الأخلاقي والإداري.

الخاتمة:

بدايات التحديث العثماني ليست لحظةً واحدة، بل تراكُم مسارات: تجريبٌ عسكري–تقني في عهد سليم الثالث، تفكيكٌ لمراكز القوة وبناء جهازٍ مركزي في عهد محمود الثاني، ثم تقنينٌ شامل في حقبة التنظيمات، وصولًا إلى محاولة دستورية أولى. قوة هذه البدايات أنها صنعت "لغة الدولة الحديثة" (القانون، اللائحة، الميزانية، المجلس)، وأنتجت نخبًا إدارية متعلمة، ومدّت جسورًا معرفية مع أوروبا. أما حدودها فنبعت من وطأة الجغرافيا السياسية والاقتصاد المعولم، ومن فجوة التطبيق بين النص والواقع. ومع ذلك، فإن كثيرًا من مؤسسات الدولة في تركيا والجغرافيا العربية ورثت هذه "اللغة" حتى اليوم، بما فيها القضاء النظامي، التعليم العام، البلديات، والبيروقراطية المركزية.

التحديث العثماني لم يكن استيرادًا أعمى ولا استمرارًا جامدًا؛ بل كان تفاوضًا بين التقاليد والحداثة. نجح في بناء مؤسسات لكنه أخفق في الحفاظ على الإمبراطورية أمام ضغوط القوميات والحرب العالمية الأولى.